

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٠٥

الجمعة، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برينس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة توروبيتيتش
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد غوبتا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-16727 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة عبير حسين، الناشطة السورية في مجال حقوق المرأة وعضو في الحركة السياسية النسوية السورية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن بالغ امتناني لإتاحة الفرصة لي لأخاطب بالحضور الشخصي مجلس الأمن بشأن سورية، بعد أن قمت بذلك قبل ١٨ شهرا.

والحالة الإنسانية بالطبع من الأولويات القصوى، وأود أن أكرر نداء الأمين العام تماما عندما قدم إحاطة إلى مجلس الأمن يوم الأربعاء (انظر S/PV.8803). ويحتاج المدنيون في جميع أنحاء البلد بشدة إلى المساعدات المنقذة للحياة والمساعدة على بناء القدرة على الصمود. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على إمكانية الوصول وتوسيع نطاقها، بما في ذلك للعمليات عبر الحدود وعبر الخطوط. ومن الضروري القيام باستجابة عبر الحدود على نطاق واسع لمدة ١٢ شهرا إضافية بغية إنقاذ الأرواح. وستكون وحدة أعضاء المجلس في هذا الشأن حاسمة.

والوحدة نفسها ضرورية للعملية السياسية. وأعتقد أننا جميعا نشعر بخيبة الأمل لأننا لا نحرز تقدما حقيقيا على المسار السياسي لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك دستور جديد وانتخابات تُدار تحت إشراف الأمم المتحدة. وللأسف، فإن عدم الثقة فيما بين الأطراف وتعقيد الحالة على في الميدان يجعلان إحراز التقدم المبكر نحو تسوية شاملة أمرا غير محتمل. ولكن يجب أن نجد سبلا للتوصل إلى موقف موحد لإحراز التقدم بشأن عناصر القرار، حتى تصير الحالة مواتية في الوقت المناسب لتحقيق حل أكثر شمولا للنزاع. وأحس أن هناك تأييدا واسع النطاق بين أعضاء المجلس لهذا الغرض.

وسيتم بناء الثقة من خلال الأفعال وليس الأقوال. ويجب أن تكون الأطراف الفاعلة الرئيسية مستعدة للمشاركة في الحوار بما يلزم من حسن نية واقتراحات ملموسة. وأعتقد أننا بحاجة إلى حوار دولي بناء جديد بشأن سورية لمناقشة خطوات ملموسة – خطوات ينبغي أن تكون متبادلة ومحددة بصورة واقعية ودقيقة، تُنفذ بالتوازي ويمكن التحقق منها. وفكرتي هي تعميق المشاورات الاستكشافية الموضوعية التي تساعد على تحديد الخطوات الأولى التي يمكن للأطراف الفاعلة السورية والدولية أن تتخذها لاستكشاف ليس فقط ما تطلبه من الآخرين، ولكن أي نوع من الخطوات المحددة يمكن لكل طرف منها أن يفكر فيه.

وأعلم أن ذلك لن يكون سهلا. لكنني أشعر أن جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية مهتمة بتعميق هذه المحادثة. لقد كنت على اتصال منتظم مع كبار المسؤولين من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، قبل مؤتمر قمة جنيف الأخير ومنذ انعقاده. كما أنني على اتصال منتظم مع العديد من أعضاء المجلس الآخرين والدول الرئيسية في المنطقة. ومن نيويورك، سأتوجه إلى روما لإجراء مشاورات مع وزراء الخارجية المشاركين في اجتماع وزاري بشأن سورية تعقده إيطاليا والولايات المتحدة. وآمل أن أكون في موسكو قريبا وأن أتشاور مع تركيا وإيران أيضا – إذ سيُعقد اجتماع على شكل أستانا في نور سلطان في مطلع تموز/يوليه.

وأعتقد أن هناك عدة مجالات يمكن العثور فيها على الخطوات الأولية. وهي مجالات تثير قلقا بالغا لدى السوريين العاديين توجد فيها

أرضية مشتركة محتملة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية وسيعزز فيها إحراز التقدم الاستقرار الداخلي والإقليمي وبناء الثقة.

ولنأخذ على سبيل المثال الدعوة إلى اتخاذ إجراء بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). نعم، لا نزال نتواصل مع الأطراف السورية ونشارك في فريق عامل معني بهذه المسألة. ولكن تلك الجهود لم تحقق النتائج حتى الآن بطريقة تتناسب مع طبيعة المسألة وحجمها. وهذا أمر مأساوي، لأن لدى العائلات من كل ركن من أركان سورية أحباء محتجزين أو مختطفين أو مفقودين. وتتأثر النساء بشكل خاص عند احتجازهن أو عندما يكون أفراد أسرهن محتجزين، كما نسمع بانتظام من المجلس الاستشاري للمرأة. وتقول جميع الأطراف – السورية والدولية – إنها توافق على ضرورة اتخاذ إجراء. وستستفيد الأطراف كافة من إحراز التقدم. وقد تواصلنا مؤخرا مع الحكومة السورية مرة أخرى بشأن هذا الموضوع، لمتابعة عدد من الاقتراحات التي تقدمنا بها، مع السعي أيضا للحصول على معلومات عن آخر مرسوم رئاسي صدر في ٢ أيار/مايو وعمليات الإفراج المبلغ عنها مؤخرا. وأعتقد أن إجراء مناقشة على أساس نهج خطوات مقابل أخرى يمكن أن يساعد في إطلاق العنان لإحراز تقدم أكثر جدية.

والدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) مجال آخر للتعاون المحتمل. ولست بحاجة إلى تذكير أعضاء المجلس بأن هناك خمسة جيوش أجنبية تتنافس داخل سورية. وتنقسم الأراضي السورية إلى عدد من المناطق الفعلية، مما يعرض سيادة البلد للخطر بشكل خطير.

وقد أثمرت مجموعة من الاتفاقات الإقليمية لخفض التصعيد ووقف إطلاق النار – التي تضطلع فيها روسيا وتركيا والولايات المتحدة بدور فاعل رئيسي – عن ١٥ شهرا من الهدوء النسبي بين تلك المناطق، ولكن هناك خطر أن تنهار الترتيبات القائمة. فهناك احتمال أن تتلاشى شيئا فشيئا بسبب الوتيرة شبه المستمرة لاندلاع قدر محدود من العنف عبر الخطوط الأمامية. والأسوأ من ذلك، أنها يمكن أن تنهار سريعا جراء حدوث تصعيد أكبر للعنف. ولذلك ينبغي أن يشكّل التوصل لوقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني قضية مشتركة – لتجنب تلك المخاطر والحفاظ على سلامة المدنيين فضلا عن أنه سيكون بمثابة الخطوة الأولى نحو إعادة توحيد سورية واستعادة سيادتها في نهاية المطاف.

وقد ظهرت بوادر تصعيد مقلقة هذا الشهر متمثلة في الهجوم الذي شُن على مستشفى الشفاء في مدينة عفرين. فقد أسفر عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي، ودُمرت أجزاء من المستشفى. وأود أن أكرر هنا إدانتي الشديدة لذلك الهجوم المروع وأشدد أنه على جميع الأطراف الامتثال امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والأعيان المدنية. وشهدنا تصعيدا آخر في جنوب إدلب، مع تبادل القصف والغارات الجوية داخل إدلب وتقارير عن مقتل مدنيين ونزوح أعداد كبيرة. وشهد هذا الشهر، في أماكن أخرى، المزيد من الضربات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل، والمزيد من الاضطرابات في الجنوب الغربي، والمزيد من الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما في ذلك عمليات أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤوليته عنها.

والواقع أن مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة إحدى الأولويات التي تتطلب بذل جهود مشتركة. وهناك دلائل مقلقة على أن تنظيم الدولة الإسلامية قد يكون قد اشتد عضده، نظرا لزيادة وتيرة هجماته الأخيرة والمدى الذي بلغته تلك الهجمات. ولا تزال الجماعات الإرهابية الأخرى المدرجة في القائمة طليقة وتفرض سيطرتها على مساحات من الأرض. ويمكن للجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، بل وينبغي لها، أن تتعاون في مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، بطريقة فعالة تحمي المدنيين وتعزز الاستقرار، بما يتماشى مع القانون الدولي.

ويمثل التعافي من الأثر الاقتصادي الذي يواجهه معظم السوريين بعد عقد من الحرب والدمار مجالا آخر من مجالات التركيز المشترك المحتملة. ووفقا لبعض التقديرات – ولا سيما تلك الخاصة بالعملة –

فقد استقرت الحالة إلى حد ما في الأسابيع الأخيرة،. غير أن الكثير من السوريين يكافحون لتوفير الطعام والحصول على الأدوية والرعاية الصحية لأحبائهم، فضلا عن العثور على الوقود للتنقل والحفاظ على أعمالهم التجارية والحصول على الكهرباء والمياه. والواقع أن انقطاع المياه والقيود المفروضة على استهلاكها، وأسوأ عجز في المياه على الإطلاقفي حوض نهر الفرات، أمور لا تزال تؤثر على ملايين السوريين في الشمال الشرقي. وسيظل اقتران الأزمة الاقتصادية بالأزمة الإنسانية يسفر عن عواقب وخيمة ما لم يُتصدى له. ولن ينجم عن ذلك مزيد من المعاناة الإنسانية واليأس فحسب، بل وعدم الاستقرار. ولا يمكن أن يكون ذلك في مصلحة أحد. وحتى يتسنى إحداث التغيير، نحن بحاجة إلى إصلاح حقيقي وانخراط دولي.

وأود هنا أن أشير إلى أنه من المهم تجنب أي آثار إنسانية للجزاءات التي تؤدي إلى تفاقم محنة السوريين العاديين والتخفيف من حدتها، ولا سيما فيما يتعلق بالامتثال المفرط. وألاحظ التدابير التي اتخذتها الجهات الفاعلة ذات الصلة في هذا الاتجاه مؤخرا، ولكن ناك حاجة حقا إلى استمرار العمل بشأن هذا الأمر. ولنركز أيضا على أزمة النزوح في سورية. فحجم النزوح أمر يكاد يكون غير مفهوم، فقد أُجبر ١٣ مليون شخص على الفرار من ديارهم، داخل سورية وخارجها – أي نصف سكان البلد قبل الحرب. وتلك مأساة إنسانية ووطنية عميقة، فضلا عن كونها قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار الإقليمي. إننا بحاجة لرؤية إجراءات تُتخذ تهيئ الظروف وتشيع الثقة من أجل عودة آمنة وكريمة وطوعية. وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عتبات ومعايير حماية في ذلك الصدد. وأرى أن هناك خطوات يمكن أن تتخذها الحكومة وأخرى يمكن أن يتخذها آخرون لتعزيز إحراز تقدم ملموس.

هذه هي نوعية المسائل – وقد يكون هناك غيرها أيضا – التي أرى أنه يمكن مناقشتها بجدية والتي يمكن لاتخاذ إجراءات مشتركة ومتبادلة بشأنها أن يبدأ في إحداث تغيير إيجابي للسوريين وإعطاء زخم لعملية سياسية.

وفي غضون ذلك، أود أن أشدد على أنني ما زلت أسعى إلى تيسير عمل اللجنة الدستورية كونها تساهم إسهاما هاما في عملية أوسع نطاقا. ولا شك أنه من الصعب العمل على وضع دستور جديد في ظل نزاع لم يُحل بعد. ولكن هذا ما اتفق عليه الطرفان – حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية – عندما انتهيا من وضع المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع، وبتيسيرمن الأمم المتحدة في جنيف. ورحب المجلس بهذا الاتفاق في بيان رئاسي بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (S/PRST/2019/12). وأعتقد أن معظم السوريين ومعظمنا هنا في هذه القاعة يشعر بخيبة أمل لأن اللجنة، التي اجتمعت خمس مرات، لا تعمل بسرعة بعد لتحقيق النتائج ومواصلة إحراز تقدم في ولايتها المتفق عليها المتمثلة في إعداد وصياغة إصلاح دستوري يُطرح للموافقة الشعبية عليه.

وإلحاقا بآخر ما قدمته من معلومات في إحاطتي الأخيرة (انظر S/2021/418)، ما زلت أسعى إلى تيسير اتفاق الرئيسين المشاركين السوريين على كيفية كفالة معالجة التحديات القائمة، استنادا إلى مقترحي التوفيقي الذي قدمته في نيسان/أبريل. وحاليا، توجد نائبة المبعوث الخاص خولة مطر في دمشق في سياق تلك الجهود. وعند التوصل إلى اتفاق بين الرئيسين المشاركين، سنُطلع الثلث الأوسط من اللجنة الدستورية ونبدأ فورا في التخطيط لدورة سادسة للجنة في جنيف وعمل اللجنة في المستقبل.

وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى الدفع قدما بعملية سياسية، ينبغي أن نُشرك العديد من السوريين الذين يعملون على تخفيف عواقب هذا النزاع وبناء الجسور في مجتمعهم في هذه العملية. ولذلك، يشكّل إشراك أوسع طيف ممكن من المجتمع المدني السوري في العملية السياسية أحد الأولويات العليا لي ولفريقي، كما كان الحال مع أسلافي، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني.

ويسرني أن أبلغكم بأننا تمكّنا هذا الشهر من تكثيف ذلك الجهد بطريقتين. أولا، أطلقنا أول فريق ضمن مجموعة من الأفرقة العاملة المواضيعية، لإتاحة طريقة أكثر تنظيما للمشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني للإسهام بخبراتهم وإثراء جهود الوساطة التي أبذلها، بمساعدة منبر افتراضي.

ثانيا، في وقت سابق من هذا الأسبوع، بدأت نائبة المبعوث الخاص مطر وفريقنا سلسلة من المشاورات الإقليمية الافتراضية لغرفة دعم المجتمع المدني. ويشارك فيها حوالي ١٢٠ جهة فاعلة من المجتمع المدني السوري، تشكّل النساء أكثر من ثلثها، من جميع المحافظات السورية ومن الخارج. وأتطلع إلى العمل معهم بنفسي الأسبوع المقبل.

ولا تزال أفكاري تتبلور من خلال هذه اللقاءات مع السوريين والرسائل المشتركة التي ينقلونها. وهناك تعطش إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع باعتباره الوسيلة الوحيدة لإعادة توحيد البلد مرة أخرى. وليس هناك شعور بأن هذا مستصوبا فحسب، بل وممكنا، وأنه على الأمم المتحدة أن تحافظ على العملية السياسية وتيسرها لذلك الغرض. وهناك أيضا شعور بأن أهم أولوية في هذه المرحلة ينبغي أن تكون لمعالجة المسائل التي تسبب المزيد والمزيد من المعاناة اليومية للسوريين أنفسهم. هذا علاوة على الشعور القوي جدا بأن العديد من المسائل قد خرجت عن نطاق سيطرة السوريين وتتطلب اهتماما دوليا.

ويبحث المجتمع المدني السوري – بل الغالبية العظمى من السوريين حسب اعتقادي – باستماتة عن بوادر تشير إلى أن أعضاء المجتمع الدولي، على الرغم من خلافاتهم، يمكنهم العمل معا. وأحثّ جميع الحاضرين على مساعدتي في هذا الشأن في الأسابيع والأشهر المقبلة. وبذلك، آمل أن نتمكن من تخفيف معاناة ملايين عديدة من السوريين وتعزيز الاستقرار والمضي قدما خطوة بخطوة. ويبقى هدفنا التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة حسين.

السيدة حسين: اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعرب عن الامتنان لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم في وقت نحتاج فيه إلى التزام وشجاعة في العمل السياسي.

ويشرفني أن أقدم كلمتي باسم الحركة السياسية النسوية السورية. أقدم مداخلتي وأنا أحمل معي قوة نساء الحركة السياسية من سورية ومن العالم. ونأمل أن تكون هذه الإحاطة لمجلس الأمن مؤشرا على أن المجتمع الدولي لا يزال مهتما بمصير الشعب السوري. اليوم، ونتيجة للحرب والتردي الاقتصادي، فإن المساعدات الإنسانية ضرورية لتحسين نوعية الحياة لملايين الناس في سورية. ونحن ممتنون لاهتمامكم به. إلا أن مستقبل سورية المستدام يكمن في أملنا في تفعيل حل سياسي جدي ودعم حقيقي للاستقرار والأمن وإعادة الإعمار على الأرض. وعندها لن نحتاج إلى مساعدات دولية للبقاء على قيد الحياة.

إن أعضاء الحركة السياسية النسائية السورية داخل سورية، وأنا منهن، يقلن لكم – وهنا اقتبس كلاما لإحدى زميلاتي:

> ”نحن النساء في الداخل قويات ولا نحب نظرة العطف بسبب المكان الذي نوجد فيه. اخترنا بإرادتنا البقاء ونشعر بامتلاكنا فرصا أكبر للتغيير، على الأقل في مجتمعنا المحيط بنا. وقد أسهمت المنصات الإلكترونية في إلغاء الحواجز بين نساء الداخل والخارج. فنظرة التعاطف مع نساء الداخل تشعرنا أننا ضعيفات ونستحق الشفقة. ومع احترامنا الشديد لمشاعركم النبيلة، نحن قويات ونمضي في الطريق الصحيح. فنحن نقاوم لنصل إلى ما نريد“.

تقدم لكم التقارير الدولية كافة البيانات عن تردي الوضع المعيشي للشعب السوري على عدة أصعدة، أسوأها الحرمان من أبسط مقومات الحياة الطبيعية بسبب ارتفاع الأسعار، وندرة فرص العمل، عدا عن حرمان أطفالنا من التعليم بسبب الأعمال العسكرية التي طالت قصف المدارس والنزوح المتكرر واضطرار الأطفال للعمل لإعالة أسرهم بسبب العوز الذي يجثم على صدور أغلب السوريين.

وأنا شاهدة عيان لما تعانيه النساء بسبب انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي والانفلات الأمني والعنف القائم على النوع الاجتماعي والنزوح وحالات الاختطاف وانتشار المرض. وازداد الواقع سوءا بعد جائحة كورونا وعدم قدرة المشافي على استيعاب وتقديم ما يلزم شيء حيالها. أسباب الخوف مشابهة في مناطق سيطرة النظام من حيث تردي الوضع المعيشي والصحي، يضاف إليه الرعب من الاعتقال التعسفي من قبل أجهزة الأمن الذي ما زال مستمر. وقد ساهم اقتصاد الحرب بانتشار عصابات الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والخطف، والقتل. ومع ذلك بقي التواصل والتضامن بين مناطق سيطرة النظام وخارجها عبر الوسائل الافتراضية بحدوده الدنيا. فالتقسيم الجغرافي، واختلاف قوى سيطرة الأمر الواقع باختلاف أجنداتها عززت الانقسام المجتمعي وذلك المتعلق بالهوية وأضعفت إمكانية الحوار، وما زال يعوق القدرة على التواصل والتوصل لرؤية المشتركة تساهم في بناء الهوية الوطنية الجامعة.

وأمام هذا الواقع، ما زال النظام السوري لا يعترف بالسوريين الذين يعيشون في مناطق خارج سيطرته. وظهر ذلك بشكل واضح في الانتخابات الرئاسية التي جدد بها لنفسه بداية جديدة، متجاهلا قرارات مجلس الأمن وعلى رأسها ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بانتخابات سورية لم تشمل جميع السوريين والسوريات في الداخل والخارج. وتحدى المجتمع الدولي بتجاهل خريطة الطريق للحل السياسي التي نصت على إنجاز دستور جديد وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة، عملا بالدستور الجديد.

من مشاهداتي على أرض الواقع، ومن خلال جلسات الحركة التشاورية بخصوص موضوع الانتخابات إزاء موقف النساء من ١٥ منطقة من سورية داخل وخارج السيطرة النظام فإن جميعهن أكدنَّ لنا على قيامه بالتزوير، عدا عن الضغوط الأمنية للتصويت لصالحه بسبب الخوف والحاجة إلى بطاقة التصويت في المعاملات الرسمية كتجديد وثيقة السفر أو ما يسمى البطاقة الذكية التي يحصلون بموجبها على الخبز والغاز والبنزين. وبالتالي، العملية برمتها لم تحترم أبسط المعايير المعترف بها دوليا.

وفي ظل هذا الواقع الذي تزداد فيه مخاطر التصعيدات الفوضوية والتعقيدات الدولية على سورية ودول المنطقة نستغرب هذا العجز بالتوافق على حل سياسي شامل يتبناه المجتمع الدولي لتنفيذ مضامين القرارات الدول التي صدرت مجلسكم، يتم بوقف العمليات العسكرية على كافة الأراضي السورية؛ ودعم اللجنة الدستورية بسقف زمني واضح لإنجاز الدستور يتوافق مع مصالح السوريين والسوريات وحقوقهم، واستئناف العملية السياسية بتشكيل هيئة حكومة انتقالية من خلال العمل على السلال الأربع بالتزامن للوصول بثقة إلى حل شامل.

نعي أن الحل الشامل الذي نطمح قد يتطلب بعض الوقت لكن هناك خطوات يمكن القيام بها من أجل الحد من تدهور الوضع الأمني، ومن أجل دعم من يسعى إلى بناء الثقة بين فئات الشعب السوري وأولهم النساء. نتطلع إلى دعمكم لكي نبدأ بتنفيذ شروط إنشاء بيئة آمنة ومحايدة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعمل على بناء الثقة فيما بيننا، وذلك من خلا ما يلي. أولا، وقبل أي خطوة، العمل على الإفراج لفوري غير المشروط، عن كافة المعتقلات والمعتقلين، والكشف عن مصير المختفيات والمختفين قسرا، الذي يعتبر محجر أساس كبير في بناء البيئة الآمنة والمحايدة وقضية ما فوق تفاوضية وبالنسبة لنا هي أم القضايا. ثانيا، ضبط المجموعات المسلحة المدعومة إقليميا أو دولياً التي لم تعمل يوما لصالح السوريين بل عمقت الشرخ بينهم. ثالثا، وضع حد للممارسات التي تصب في إحداث التغيير الديموغرافي كما حدث في عدة مناطق في سورية، مثل الغوطة الشرقية ودرعا وحمص والقصير، وتشمل هذه الممارسات التهجير القسري الذي ما زال ممارساً في مختلف المناطق؛ والعمل على تحقيق الشروط اللازمة لضمان عودة السوريين الآمنة والطوعية والكريمة إلى أماكن سكنهم الأصلية. رابعا، العمل على ربط التسوية السياسة بالمساءلة والمحاسبة للمسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق السوريات والسوريين كخطوة أولى في طريق العدالة.

سورية هي أول دولة سورية منحت حق التصويت للنساء عام ١٩٤٩. ومع ذلك، نجد تراجعا في مشاركتهن السياسية. فنحن نعمل من أجل المواطنة المتساوية والكاملة ومن أجل العدالة للوصول للديمقراطية

التي تبقى منقوصة بدون مشاركة جميع القوى السياسية الفاعلة في سورية المتوافقة على الحل السياسي، وبدون تعزيز المشاركة السياسية للمرأة السورية في العملية السياسية التفاوضية بشكل متساو ومتكامل مع الرجال لبناء مستقبلنا بموقف مشترك من خلال صياغة دستور ضامن لحقوق النساء وتحديد مكانة الاتفاقيات الدولية في المنظومة التشريعية وسموّها على المنظومة القانونية لإلغاء جميع أنواع التمييز بحقهن الذي سيؤثر على استدامة الحل السياسي وتطبيقه على الأرض بالمشاركة في وضع استراتيجيات حوكمة القطاع الأمني وتنفيذه في تحقيق معايير البيئة الآمنة والمحايدة، وصولا لإعادة الإعمار.

نحن واثقات في قدرتنا على أداء دور حاسم وفاعل في عملية السلام كقوة ضاغطة في عملية التحول الديمقراطي من أجل السلام المستدام والتنمية المستدامة. فالواقع على الأرض غير مبشر بإشراك النساء في القرار السياسي على الرغم من انتخاب عدد قليل في المجالس المحلية.

نحن، في الحركة السياسية النسوية، نعمل مع النساء السوريات في العمل المدني بتنظيم الأجندة النسوية وأولوياتها، وعلى تلازم المسار السياسي مع المسار المدني وعلى آلية حضور المرأة بشكل مجدي في مراكز صنع القرار وفي كل الهيئات والمؤسسات بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من إجمالي المقاعد للنساء فقط. وفي حال لم تتم تسمية المندوبات، يجب ألا يشغل الرجال هذه المقاعد. ويجب إبقاء هذه المقاعد شاغرة حتى تشغلها النساء، وهذه النسبة هي تدبير إيجابي مؤقت وصولا للمناصفة، إضافة للعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن دور المرأة في عمليات بناء السلام والأمن.

لقد كان شعار مؤتمرنا في الحركة السياسية النسوية هذه السنة ”لا نساء ... لا شرعية“. أشكر حسن استماعكم، وأجدد الشكر لحرصكم على سماع صوت المرأة السورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة عبير حسين على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته اليوم.

وتكرر الولايات المتحدة دعمها الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد بيدرسن وفريقه للتوسط من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في سورية. ونخص بالشكر السيدة عبير حسين على جهودها وكل ما تقوم به لتمكين النساء والفتيات في سورية.

تتأثر النساء والفتيات في سورية وحول العالم بشكل غير متناسب بالنزاعات، ومع ذلك ما زلن ممثلات تمثيلا ناقصا في عمليات السلام. وذلك التمثيل الناقص غير عادل. كما إنه يعيق تحقيق السلام. ويتعين علينا أن ندعم المجلس الاستشاري للمرأة والجهود المماثلة لأننا نعرف حقيقة أن إشراك المرأة في المفاوضات وعملية الحل يؤدي إلى السلام. ونحتاج إلى السلام لأن معاناة الشعب السوري، بعد عقد من الحرب، قد امتدت كثيرا. فهناك طريق واحد فقط للمضي قدما من أجل السلام والاستقرار في سورية – وهو حل النزاع وإنهاء الحرب. ولذلك لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لأنه يوفر الطريق الوحيد إلى حل سياسي عادل ومستدام للنزاع السوري.

وذلك بالتأكيد ليس ما حدث خلال ما يسمى بالانتخابات في أيار/مايو. فلم تكن تلك الانتخابات حرة. ولم تكن عادلة. كانت زيفا بكل وضوح وبساطة. فهي لم تشمل الملايين من السوريين الذين فروا من

ديارهم ونزحوا داخل سورية أو إلى جميع أنحاء المنطقة. وكما أعلن مجلس الأمن بالإجماع، ينبغي إجراء انتخابات في سورية، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بعد سن دستور جديد وتحت إشراف الأمم المتحدة. ولم يحدث أي من ذلك. ويستحق الشعب السوري إجراء انتخابات، وينبغي أن تتضمن تلك الانتخابات مجموعة متنوعة من المرشحين وبيئة تصويت آمنة وطريقة لمشاركة النازحين مشاركة مجدية.

وفي غضون ذلك، يشكل النزاع الدائر في سورية تهديدا للأمن الإقليمي والدولي. ويساورنا قلق بالغ إزاء هدم المدارس. وبالإضافة إلى ذلك فإن الغارات الأخيرة، مثل تلك التي أصابت المناطق السكنية ومستشفى الشفاء في عفرين، لا يمكن أن تستمر. إن الأعمال العسكرية، ولا سيما ضد المرافق الصحية المحمية، لن تؤدي إلى السلام. إنها تؤدي فقط إلى المعاناة. وندعو جميع الأطراف، أعني جميع الأطراف، إلى الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. لقد حان الوقت للمشاركة في العملية السياسية وإنهاء الحرب. ونؤيد الجهود التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص لضمان الإفراج عن عشرات الآلاف من السوريين المحتجزين تعسفا أو ظلما. لقد انتظرت عائلات آلاف السوريين المفقودين طويلا وتستحق تلقي معلومات عن مصير ذويها.

كما نحيط علما بجهود المبعوث الخاص بيدرسن في السعي إلى إحراز التقدم في عمل اللجنة الدستورية. وينبغي لجميع الأطراف أن تشارك بصورة بناءة في تلك المساعي الحميدة. ولكن بدون إحراز التقدم في تحقيق الإصلاحات السياسية، لن تُطبِّع الولايات المتحدة أو تدعم أي مساعدات لإعادة الإعمار تعود بالنفع على نظام الأسد.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي على وجه السرعة، وذلك يرجع في جزء كبير منه إلى الحالة الإنسانية المتردية. وكما نعلم جميعا، فإن تلك الحالة ستتجه من سيء إلى أسوأ إذا رفض بعض أعضاء المجلس تجديد ولاية الآلية العابرة للحدود. وتدعم الولايات المتحدة جميع طرق إيصال المعونة، بما في ذلك عبر خطوط التماس. ولكن، كما أوضح لي الجميع عندما زرت الحدود – اللاجئون وممثلو المنظمات غير الحكومية والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية التابعون للأمم المتحدة والخبراء المحليون – لا يوجد بديل للمساعدة عبر الحدود – لا بديل. وبالنسبة لملايين السوريين، باب الهوى هو شريان حياة بالمعنى الحرفي ويجب أن نعيد الإذن به ونستعيد باب السلام واليعربية. إن هذه الأزمة الإنسانية الخطيرة تؤثر على الوضع السياسي مباشرة. وإذا قطعنا المساعدات عبر الحدود، فإننا سنزيد من زعزعة استقرار المنطقة ونشجع المزيد من السكان على النزوح. وسيشجع هذا الأمر المزيد من النازحين على الفرار. وندعو مجلس الأمن إلى إعادة الإذن للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود وتوسيع نطاقها، من أجل إعطاء الشعب السوري مستقبلا – مستقبلا لأنفسهم ومستقبلا لأطفالهم ومستقبلا يقودنا إلى سلام مستدام وعادل.

السيد دي لا فوينتي رامريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة حسين على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا.

وكما سمعنا للتو من السيد بيدرسن، لا تزال المفاوضات بشأن المستقبل السياسي لسورية متوقفة، على الرغم من محاولاته العديدة للتغلب على الجمود. ونأسف لأن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق لعقد الاجتماع السادس للمجموعة المصغرة للجنة الدستورية. وقد انقضى حوالي ٢٠ شهرا منذ الاجتماع الأول لهذه اللجنة دون إحراز تقدم ملموس. ولذلك نحث الوفود، لا سيما الوفد الذي عينته الحكومة السورية، على المشاركة البناءة في المفاوضات. فبدون الحوار، لا يمكن أن تنعكس النقاط ذات الاهتمام المشترك في الدستور السوري المقبل. وما من شك في أن الأمر يتطلب عملية سياسية شاملة وجامعة لإحراز تقدم في حل الصراع، الذي يجب أن يقترن بوقف دائم ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

كما استمعنا للتو في إحاطة السيدة عبير حسين إلى الدور الهام للغاية الذي يقوم به المجتمع المدني. ولذلك، نشيد بجهود المبعوث الخاص الرامية إلى الحفاظ على التواصل المنتظم مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية ووفد المجتمع المدني. إن عشر سنوات

من الصراع قد تركت ندوبا عميقة في النسيج الاجتماعي السوري. والمجتمع المدني هو حجر الزاوية في تنمية البلد وتماسكه. وعلينا أن نعمل معه.

وتكرر المكسيك دعوة الأمين العام إلى توضيح الحقائق المتعلقة بحالات العديد من الأشخاص المفقودين، ونحث على إطلاق سراح المحتجزين. وبدون إيلاء الاهتمام بمطالب العدالة والمساءلة فيما يتعلق بعمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وانتهاكات حقوق الإنسان، سيكون من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، الاهتداء إلى طريق المصالحة والسلام المستدام في سورية. وبالنظر إلى الجرائم الدولية المرتكبة، يبدو لي أنه ينبغي إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية لكي تنظر فيها. ونكرر نداءنا لكل الدول للتعاون مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة. ونكرر كذلك الإعراب عن قلقنا إزاء عدم توفر الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والمأمونة والكريمة للاجئين السوريين. وإذ نثني على العديد من البلدان المضيفة، فإن الدعم المقدم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن يستمر في المنطقة.

على الجانب الاقتصادي، فإن الأنباء ليست سارة أيضا. إذ أن تدهور الحالة الاقتصادية قد تفاقم بتأثير الجائحة. وأدى ذلك بدوره إلى تزايد اضطرابات المواطنين مما أدى إلى احتجاجات حاشدة في أنحاء مختلفة من البلد. وندعو السلطات إلى احترام حق المتظاهرين في تكوين الجمعيات، ونحث الحكومة السورية على التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والسماح لها بالعمل على الأرض لحماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان للسكان.

لقد كان لعقد من الصراع تكلفة بشرية عالية للغاية وأثر جغرافي واسع النطاق، وهو ما انعكس في الأزمة الإنسانية الحادة. وهناك حاجة ملحة لدفع العملية السياسية إلى الأمام. وبدون وضع حد نهائي للأعمال العدائية، سيستمر تزايد الاحتياجات الإنسانية، كما سيستمر انعدام الثقة باستئناف الحوار السياسي في الازدياد. إن تقديم المساعدة الإنسانية لا يمكن أن يكون رهينة لاعتبارات سياسية.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن قلق بلدي إزاء إساءة بعض الدول استخدام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتذرع بها لتبرير استخدام القوة في سورية، متجاوزة بذلك أحكام تلك المادة بغية الالتفاف على الحصول على إذن صريح من مجلس الأمن.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة حسين على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بحضور المبعوث الخاص بيدرسن ونعرب عن تقديرنا لجهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والنهوض بعمل اللجنة الدستورية السورية.

وينبغي حل المسألة السورية في نهاية المطاف من خلال الوسائل السياسية. وبسبب عدم إحراز تقدم على المسار السياسي تحديدا، باتت جهود الإغاثة الدولية مثقلة للغاية على المسار الإنساني. وتؤيد الصين عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون، والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن.

وإذ تعاني سورية من الاحتلال الأجنبي والعقوبات الأحادية والإرهاب، من الصعب على اللجنة الدستورية أن تحرز التقدم المنشود. ومع ذلك، فإن التفاوض أفضل من الحرب دائما. وتأمل الصين أن تبدأ اللجنة الدستورية جولتها السادسة من العمل في أقرب وقت ممكن، مع البقاء مستقلة وخالية من التدخل الخارجي.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأن وضع الدستور والانتخابات غير كاف، في حد ذاته، لحل المسألة السورية. وأن التقدم على المسار السياسي يعتمد على بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف السورية وأولئك الذين لديهم تأثير على الوضع السوري. ولا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك للشعب السوري إلا بهذه الثقة المتبادلة، وتنفيذه على نحو تدريجي وبصورة متبادلة. وفي هذه العملية، يجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا، وكذلك يجب احترام الاستقلال السياسي للشعب السوري. ويجب أن تتوقف العقوبات الأحادية ضد سورية. كما يجب التخلي تماما عن أي مخططات لإحداث تغيير للنظام في سورية.

إن الإذن بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية يوشك على الانتهاء. وينبغي لمجلس الأمن أن يجري تبادلا شاملا للآراء حول مشروع القرار بشأن هذا الموضوع، وأن يجري مشاورات متعمقة وشاملة، وأن يسعى للتوصل إلى توافق الآراء، وأن يتجنب المواجهة. وسيساعد ذلك جميع الأطراف على زيادة الثقة المتبادلة وتهيئة الظروف المؤاتية لدفع العملية السياسية قدما.

إن التقدم في العملية السياسية السورية يتطلب بيئة أمنية مؤاتية. ففي شمال غرب سورية، تشن المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن هجمات متكررة وتختطف المدنيين. وأدى اندلاع الأعمال العدائية بشكل متكرر في الشمال الشرقي إلى نزوح المدنيين. ولا تزال القوات الأجنبية تعمل في سورية دون أي إطار زمني للانسحاب.

لقد أضافت كل هذه الجوانب إلى تعقيد الوضع الأمني السوري. وتحث الصين جميع الأطراف المعنية على تنفيذ نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإنهاء الاحتلال الأجنبي لسورية في أقرب وقت ممكن. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن الكفاح المشترك للقوى الإرهابية في سورية.

ويعاني الاقتصاد السوري من ضنك شديد وبدون تقديم المساعدة الدولية في الوقت المناسب ستكون عواقبه الإنسانية كارثية. إن الادعاء بالبحث عن حلول مع السماح بتفاقم المشكلة بالتفاقم لن يكون مجديا. وتدعو الصين البلدان المعنية إلى استئناف تقديم المساعدات الاقتصادية والإنمائية لسورية وتجنب ربط المعونة بالعملية السياسية.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام بيدرسن على إحاطته. وكما قال آخرون، يسرنا أن نراه معنا في القاعة. وأعرب عن امتناني للسيدة حسين على إحاطتها. وأعتقد أنها قدمت لنا وصفا مؤلما لسوء الوضع في سورية، خاصة فيما يتعلق بالعنف والتمييز ضد المرأة واستبعادها السلبي من العملية السياسية. لقد كان من المثير للاهتمام أن نسمع إلى أي مدى يتواءم تشخيصها ورؤيتها لمعالجة الوضع مع ما نراه نحن. واستجابة لإصرارها فإننا لن نعرب لها عن أي تعاطف، بل نعبّر عن إعجابنا بقوتها وتصميمها على تحدي نظام غير شرعي والكفاح من أجل التغيير والمساءلة.

وما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأن السبيل إلى كفالة حقوق جميع السوريين يتمثل في وضع حد تفاوضي لهذا النزاع المروع وبأن العملية السياسية التي أنشأها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لا تزال الطريق الوحيد العملي نحو السلام الدائم والشامل. وكما أوضح المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فإن المشاركة الفعالة للمرأة في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. ويسعدنا أن نسمع تأكيد السيدة حسين ذلك بنفسها. ولا يمكننا أن نتصور إيجاد حل للوضع بدون مشاركة المرأة. ولذلك نرحب ترحيبا كبيرا بالعمل الحيوي للحركة السياسية النسوية السورية والتعاون المستمر للمبعوث الخاص مع ممثلات المرأة. وسررت كثيرا للمعلومات التي قدمها لنا عن كيفية تعاونه مع المجتمع المدني في العملية بطرق مبتكرة.

الآن وبعد أن زال تشتيت انتباه ما يسمى بالانتخابات الرئاسية في سورية بعيدا عن الطريق – لاحظت وصف السيدة حسين لها بأنها زائفة وندعو النظام السوري أخيرا إلى المشاركة البناءة في العملية السياسية واللجنة الدستورية لأجل وضع دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للدستور. ونشيد بجهود المبعوث الخاص لتحقيق تلك الغاية، فضلا عن جهوده الرامية إلى تسريع التقدم في جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك تشجيع التوصل إلى إجماع دولي أكبر بشأن الطريق إلى الأمام. ونود أن نسمع المزيد عن أفكاره فيما يتعلق بإجراء حوار دولي جديد.

ويجب ألا ننسى أن النزاع مستمر في سورية، ونشعر بقلق عميق من تزايد مستويات العنف، بما في ذلك الضربات الجوية في جنوب إدلب وهجوم النظام على مرفق دراسي في مخيم للمشردين داخليا في ٩ حزيران/يونيه والهجوم على مستشفى آخر في عفرين في ١٢ حزيران/يونيه. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار القائمة وتنفيذ

التعليمات الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ولا يزال ذلك أمرا ملحا كما كان دائما.

ونلاحظ أيضا الدعوة الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بشأن السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن على تعليقاته اليوم. ومن الواضح أننا ناقشنا ضرورة وصول المساعدات الإنسانية ببعض التفصيل يوم الأربعاء ٢٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8803). ولذلك لن نكرر هذه النقاط اليوم.

ونشاطر الآخرين دعوة النظام مرة أخرى إلى إطلاق سراح المحتجزين تعسفيا، وهو ما وصفته السيدة حسين بأنه الأولوية القصوى لمجموعتها، والسماح بالوصول الطبي إلى المحتجزين وتقديم معلومات عن المفقودين إلى أسرهم بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن سورية.

أخيرا، لا يزال تحقيق التقدم في العملية السياسية السبيل الوحيد لتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وضمان وضع حد دائم للنزاع في سورية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام غير بيدرسن على إحاطته اليوم وأعرب عن تقديرنا لعمله الشاق في الميدان في هذا الوقت العصيب. كما نشكر السيدة عبير حسين على أفكارها الثاقبة اليوم. وأرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بتأكيد دعمنا القوي للعملية السياسية بقيادة سورية وملكيتها بتيسير من الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في التزام كامل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

إن الحل السياسي الذي يسمح للسوريين أنفسهم بتقرير مستقبلهم هو السبيل الوحيد العملي لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل لإنهاء معاناتهم التي لا توصف. وينبغي إيلاء الأولوية فورا لتحقيق تطلعات الشعب السوري إلى السلام والاستقرار والتنمية.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق ببناء الثقة وتعزيز الحوار فإن التوصل إلى حل سياسي سيتطلب بذل جهود متجددة لمعالجة الخلافات الجوهرية بين جميع الأطراف المعنية. وإذا لم يتحقق ذلك فإننا نخشى تعميق تلك الخلافات وتستحيل تسويتها. وندعو الأطراف السورية إلى الانخراط في حوار بناء بهدف إحراز تقدم كبير في إطار اللجنة الدستورية والعملية السياسية على نطاق أوسع. ونأمل أن تتوصل الأطراف قريبا إلى اتفاق على منهجية عمل تمكنها من تهيئة الظروف اللازمة لمواصلة الحوار. ونود أيضا أن نشدد على ضرورة ضمان كفالة المشاركة المتساوية للمرأة في العملية السياسية.

وفي الوقت نفسه لا يمكن التوصل إلى حل سياسي بدون المشاركة الفعالة من قبل جميع المحاورين الدوليين. ويتطلب ذلك حوارا مباشرا وبناء لمعالجة التباين الطويل الأمد في وجهات النظر وانعدام الثقة في صفوف المجتمع الدولي. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد مجددا دعمه الكامل لجهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص وفريقه. إن لدوره الحاسم في بناء الجسور أهمية كبيرة في الجمع بين الأطراف.

ثانيا، فيما يتعلق بتوفير بيئة مواتية للحوار والتفاوض، استمر الهدوء هشا لأكثر من عام كما وصفه المبعوث الخاص. ولكن استمرت الحوادث الأمنية المتفرقة في الكثير من المناطق بينما لم تقل بعد أنشطة الإرهابيين فيما يبدو. ومما يبعث على القلق الشديد الهجوم الأخير في عفرين الذي أسفر عن مقتل ١٩ مدنيا وإصابة ٤٠ آخرين في مستشفى الشفاء. فهو يدل بوضوح هشاشة الوضع الأمني في سورية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأفعال التي ربما تؤدي إلى مزيد من التصعيد. إن ضمان استمرار فترة الهدوء أمر ضروري لإحراز التقدم في المجال السياسي.

ومن الضروري أيضا مواصلة الجهود لمكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنسيق

هذه الجهود لضمان احترام القانون الدولي على أفضل وجه، بما في ذلك القانون الإنساني فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثا، فيما يتعلق باستمرار دعم الشعب السوري، لقد أسفر استمرار النزاع لأكثر من عقد عن معاناة شديدة وقاسية للشعب السوري. ولا تزال الحالة الإنسانية متدهورة، خاصة في العام الماضي نتيجة لقسوة آثار الأزمة الاقتصادية وجائحة فيروس كورونا. وهناك الآن ١٣,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية – وهو أكبر عدد منذ بداية النزاع.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة وحدة المجتمع الدولي في مساعدة سورية. إن الشعب السوري بحاجة إلى دعمنا الثابت خلال هذا المرحلة الحرجة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. نحن سعداء جدا بحضوره شخصيا أخيرا. كما أود أن أشكر عبير حسين على ملاحظاتها وعلى العمل الهام الذي تقوم به منظمتها لتعزيز حقوق النساء والفتيات.

للأسف، لم يحرز تقدم يذكر على المسار السياسي منذ جلسة الشهر الماضي (انظر S/2021/418). نحن ندرك جيدا أن المبعوث الخاص عمل بشكل مكثف مع الأطراف في اللجنة الدستورية للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار لإجراء مزيد من المفاوضات. ومع ذلك، لم يتم الاتفاق بشكل كامل بعد على مقترح توافقي. ونؤيد تأييدا كاملا جهود السيد بيدرسن للتأكد من تحقيق نتائج ملموسة في الجولة المقبلة من المفاوضات. ونحث الطرفين على العمل مع المبعوث الخاص بحسن نية لوضع الأساس لدستور تم إصلاحه، كجزء من عملية سلام يقودها السوريون ويملكون زمامها.

وأود أيضا أن أؤكد على المساهمة الهامة للمجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني السوري صوب عملية شاملة للجميع.

وكما قلنا سابقا، فإن اللجنة الدستورية ليست سوى جزء واحد من العملية السياسية الأكبر. ويجب أيضا تنفيذ الأجزاء الأخرى من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفا، والعودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين. لدينا إطار حل في سورية، اعتمده المجلس بتوافق الآراء. والآن نحن بحاجة إلى تنفيذه بالكامل.

وكما أوضح المبعوث الخاص، هناك هدوء هش في سورية، وعنف أقل مما كان عليه الحال في وقت سابق من النزاع. مع ذلك، وكما يبين الهجوم الذي وقع في ١٢ حزيران/يونيه على مستشفى في عفرين، لا يزال المدنيون يقتلون ويصابون نتيجة للنزاع. ثمة حاجة إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وما زلنا نحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية.

ولا يزال لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجود كبير في سورية ولم يبرح يستغل النزاع الدائر وانعدام الاستقرار وعدم التوصل إلى حل سياسي. يجب أن نبقى يقظين وأن نواصل دعمنا لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على جميع المستويات.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار دعوتنا إلى مشاركة دولية أوسع نطاقا وأفضل تنسيقا. وإلى جانب السوريين أنفسهم، يجب إشراك جميع الأطراف الفاعلة المعنية في العملية، ولا سيما تلك الموجودة في الميدان. ويمكن الجمع بين آلية دولية جديدة لدفع العملية قدما ونهج تدريجي، على النحو الذي اقترحه المبعوث الخاص. يجب أن نبدأ ببناء الثقة بين جميع الأطراف ثم نمضي قدما معا لحل المسائل الأكبر المتعلقة بالإصلاح السياسي والحل السياسي – الحل القائم على حقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيدة توروييتش (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن – ويسرنا أن نراه شخصيا – والسيدة حسين من الحركة السياسية النسوية السورية على إحاطتيهما اليوم.

كما ذكرنا من قبل، فإن واقع الحالة في سورية اتهام لتعددية الأطراف، ولا سيما مجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين.

وما زالت الحوادث المتجددة للقصف اليومي والغارات الجوية والعنف بين الجماعات المسلحة من غير الدول وانتشار مخاطر المتفجرات تتسبب في خسائر وتشريد لا لزوم لهما، مع معاناة أشد الفئات ضعفا من أسوأ العواقب، ولا سيما النساء والأطفال.

ومما يثير القلق أيضا تزايد النشاط الإرهابي، بما في ذلك الهجمات الغاشمة ضد المدنيين وسيطرة جماعات إرهابية على مساحات من الأراضي، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعات مسلحة أخرى. وفي هذا الصدد، تكرر كينيا التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب على جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار وأن تبذل قصارى جهدها لكفالة صموده.

ثانيا، هناك حاجة إلى تجديد العمل الموحد ضد الجماعات الإرهابية، بما في ذلك محاسبة المسؤولين عن الجرائم البشعة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المنطبقة.

ثالثا، ينبغي لجميع الأطراف، بما فيها الجيوش الأجنبية، أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأعمال من شأنها أن تعرض سلامة وأمن الشعب والبلد للخطر.

ومن المؤسف أنه لم تحدث أي تطورات ذات مغزى في عمل اللجنة الدستورية. ونواصل تشجيع استئناف الجلسات وندعو الأطراف السورية إلى أن تكون موضوعية وعملية في انخراطها.

وتشيد كينيا بالمشاركة القوية المستمرة للمبعوث الخاص مع المجتمع المدني، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة. يمكن لهذه المجموعات أن تقدم مساهمات إيجابية كبيرة في العملية السياسية إذا تم إشراكها بصورة مجدية.

وفيما يتعلق بمحنة المحتجزين والمختطفين والمفقودين، تشجع كينيا برامج الدعم النفسي الاجتماعي وآليات التكيف، ولا سيما للنساء اللاتي احتجز أزواجهن أو اختطفوا أو فقدوا. إن هؤلاء النساء اللاتي يعملن بكد في ظل العديد من الصعاب لإعالة أسرهن كثيرا ما يرفضهن المجتمع ويصمهن ويحرمهن من حقهن الإنساني في الكرامة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثانية للقرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، بشأن الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة، ندعو إلى تجديد الاهتمام بحل مسألة الأشخاص المحتجزين والمفقودين كتدبير من تدابير بناء الثقة بين الأطراف السورية.

ومع حاجة أكثر من ٣,٤ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية وحده، لا تزال آلية المساعدات عبر الحدود وسيلة حاسمة الأهمية لإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك لقاحات مرض فيروس كورونا، إلى الملايين من المحتاجين. وأؤكد مجددا موقف كينيا المتمثل في أنه يجب أن تتعايش الآلية العابرة للحدود وتلك عبر خطوط التماس وتكمل إحداهما الأخرى من أجل الوصول الإنساني الفعال.

وفي الختام، تثني كينيا على الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص لدعم العملية السياسية السورية. ونؤكد من جديد أن الحل الطويل الأمد للأزمة السورية يكمن في حوار سياسي يقوده السوريون ويملكون زمامه، يلبي احتياجات الشعب السوري.

السيد مامان ساني (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وجهوده الدؤوبة لإيجاد حل تفاوضي للأزمة في سورية. كما أشكر السيدة عبير حسين على إسهامها في مناقشة اليوم. وأود أن أرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

إن نهاية الأزمة السورية لن تتحقق فقط بقوة السلاح، بل من خلال، ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية، حل سياسي عن طريق التفاوض ينبثق عن عملية يقودها السوريون وتشمل مختلف مكونات المجتمع السوري. لقد أصبح ذلك جليا مع كل إحاطة شهرية بشأن

هذه المسألة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لمساعدة أطراف النزاع على إيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى حل دائم وعادل للأزمة، فإن التقدم لا يرقى بأي حال من الأحوال إلى ما كنا نتوقع. ولهذا السبب يجب إعادة العملية السياسية إلى مسارها على وجه السرعة، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالتعليقات التالية:

على الصعيد الأمني، تشعر النيجر بالقلق إزاء عودة العنف، لا سيما في شمال غربي البلد. وندعو الطرفين إلى إنهاء الأعمال العدائية، وهو شرط لا بد منه لإحراز تقدم ملموس في حل الأزمة في سورية. إن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وتزايد وتيرة الضربات الجوية والقصف، مما يؤدي إلى تزايد عدد القتلى والجرحى من المدنيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، لا يفضي إلى هذا التقدم.

ويدعو وفد بلدي أطراف النزاع إلى التقيد بوقف شامل لإطلاق النار في سورية، كما دعا إلى ذلك الأمين العام ومبعوثه الخاص. وما زلنا مقتنعين بأن وقف إطلاق النار سيساعد على تهيئة الظروف لعملية سياسية ناجحة ويجعل مكافحة جائحة فيروس كورونا ممكنة وفعالة.

ونعتقد أن الحاجة إلى جهد جماعي في مواجهة جائحة كورونا ينبغي ألا تصرفنا عن مكافحة الجماعات الإرهابية، التي تواصل تجاهل دعوة الأمين العام لوقف لإطلاق النار ومحاولة الاستفادة من الجائحة والتدابير المتخذة لإعادة توطيد نفسها. إن سورية، في ممارستها لسيادتها، يجب أن تواصل بلا هوادة مكافحة الإرهاب. وأي محاولة لتقويض سيادتها أو سلامتها الإقليمية هي ببساطة محاولة غير مقبولة.

ولا تزال النيجر قلقة بشأن مصير العديد من المحتجزين من كلا الجانبين. وندعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة المتبادلة، بما في ذلك من خلال الإفراج الجماعي عن المحتجزين من جانب واحد وتقديم توضيحات للأسر بشأن المفقودين. سيساعد ذلك على تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة بين الطرفين، مما يجعل من الممكن تحقيق التقدم الذي نتوقعه جميعاً على الجبهة السياسية.

وفي هذا الصدد، نأسف لعدم إحراز تالقدم في عمل اللجنة الدستورية السورية. وتؤكد النيجر من جديد أنه قد حان الوقت، بعد عدة محاولات، لتحسين أساليب عمل اللجنة. وتحقيقاً لعملية السلام، تدعو النيجر جميع الجهات المعنية إلى إبداء المرونة في دفع العملية السياسية إلى الأمام. ولن يتم التوصل إلى حل سلمي في الأجل الطويل في سورية سوى عن طريق إجراء حوار شامل بقيادة السوريين يجسد إرادة الشعب السوري. كما أن نجاح العملية السياسية سيحدد نجاح جميع الجهود المبذولة في الجانب الإنساني للأزمة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بحث أعضاء المجلس على إظهار شعور حقيقي بالوحدة لكي يعطوا في النهاية سبباً للأمل للشعب السوري الذي لا يتوق بعد أكثر من عقد من الحرب إلا إلى السلام.

السيد غوبتا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة جداً اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السيدة عبير حسين ممثلة الحركة السياسية النسوية السورية على عرض منظور المجتمع المدني في جلسة اليوم.

لم يتحرك المسار السياسي، كما هو الحال في الوقت الحاضر، عما كان عليه منذ آخر مناقشة لنا في مجلس الأمن في ٢٦ أيار/مايو (انظر S/2021/418). ولذلك فإن عملية اللجنة الدستورية التي تيسرها الأمم المتحدة تقع على عاتقها مهمة شاقة تتمثل في إعداد وصياغة دستور، للموافقة الشعبية عليه، يسهم في التسوية السياسية في سورية وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، لم يحدث تقدم كبير منذ إنشائها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

وندعو جميع الأطراف إلى البقاء منخرطة في المناقشات بشأن مقترح سد الفجوة الذي قدمه المبعوث الخاص في نيسان/أبريل. وقد أحطنا علماً بآخر المستجدات بشأن مباحثات نائبة المبعوث الخاص خولة مطر الأخيرة في دمشق. ونأمل أن ينجح المبعوث الخاص في

خلق تفاهم بين المجموعات الثلاث على خطة العمل ومنهجيتها، مما يمهد الطريق لعقد الدورة السادسة في أقرب فرصة ممكنة.

وأود أن أكرر مرة أخرى أننا بحاجة إلى التعاون من جميع الأطراف الرئيسيين في النزاع من أجل المضي قدماً بالمسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة. إن الانتقال السياسي في سورية الذي تيسره الأمم المتحدة عملية ليست حصرية. ويتعين على الجهات المعنية رأب الصدوع القائمة بالتركيز على اتخاذ خطوات إيجابية تدريجية مدروسة. ويتعين عليها أن تستعرض مواقفها المترسخة منذ أمد بعيد، وأن تعمل بشكل تعاوني وتعزز عمل المبعوث الخاص، مما يعطي دفعة جماعية للمسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة. ونعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه إذا اتفقت جميع الأطراف على العمل معاً بحسن نية وشريطة ألا يتدخل الراعون لهذه الأطراف.

ويؤكد الهجوم الأخير على المستشفى في مدينة عفرين في شمال سورية على الحاجة إلى وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وندين الهجوم على المستشفى وقتل المدنيين الأبرياء. لقد استمر القتال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في شمال غربي سورية، على طول الخطوط الأمامية بشكل أو بآخر، مما يعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر. ومما يثير القلق أيضاً أن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال، قد انتهكت مراراً وتكراراً في سورية. وأدى وجود القوات الأجنبية وتقديم الدعم للجماعات المسلحة إلى وضع خطير للغاية في سورية.

ولا تزال الهند يساورها قلق بالغ من تورط الأطراف الفاعلة الخارجية في سورية الذي يشكل حافزاً لتنامي الإرهاب في سورية وخارجها في المنطقة. ونحث المجتمع الدولي على التفكير في ذلك الجانب من النزاع السوري بكل جدية. فعلينا أن نكون ثابتين في إدانة الإرهاب بقوة. ويشير تقرير الأمين العام الأخير عن الحالة الإنسانية (S/2021/583) عن فترة الـ ٦٠ يوماً إلى الهجمات التي نفذتها هيئة تحرير الشام، وهي جماعة مصنفة ضمن الجماعات الإرهابية، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

كما يشير آخر تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2021/419) إلى استخدام داعش المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. كما أن التقارير عن وجود مرتزقة من سورية في أفريقيا تبعث على القلق بنفس القدر. ومن الضروري أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية في سورية، على النحو الذي يحدده مجلس الأمن.

ونرحب بمشاركة المبعوث الخاص في الاجتماع القادم في روما بشأن الحالة في سورية في ٢٨ حزيران/يونيه ونتطلع إلى الاستماع إلى تعليقاته بشأن المسائل الأوسع التي ستناقش هناك.

وأخيراً، تعتقد الهند اعتقاداً راسخاً بأن أمن واستقرار المنطقة في الأجل الطويل لا يمكن تحقيقهما إلا بالحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كما أننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، ونؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الشاملة المعتادة. ويسرنا أن يحضر هنا شخصياً. كما نشكر السيدة عبير حسين على ملاحظاتها اليوم.

إن الطريق الوحيد الممكن في سورية نحو السلام والاستقرار هو من خلال عملية سياسية موثوقة ومتوازنة وشاملة يملكها الشعب السوري ويقودها وتلبي تطلعاته المشروعة. ومع ذلك، وبعد مرور ١٠ سنوات على بدء النزاع، لا يزال الشعب السوري يعاني نتيجة لديناميات لا يملك فيها أي نفوذ أو سيطرة.

إن الدبلوماسية الدولية البناءة والواقعية مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى للمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لتحقيق العملية السياسية.

يجب أن نعترف في هذا الصدد بالجهود الثابتة التي يبذلها المبعوث الخاص وأن نشيد بتلك الجهود، ونواصل حث جميع الأطراف بقوة على إعادة الالتزام بالعمل معا بروح من الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية سعيا إلى إحلال السلام والاستقرار.

تظل اللجنة الدستورية عنصرا أساسيا في العملية السياسية الأوسع نطاقا، ونشدد على أهمية عقد دورة سادسة في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية. وينبغي أن تشمل مشاورات اللجنة المشاركة المجدية لجميع الفئات، بما في ذلك النساء والشباب. وما زلنا نأمل أن تكون اللجنة محركا للتقدم في العملية السياسية لمصلحة الشعب السوري.

إن التدابير الرامية إلى بناء الثقة حيوية أيضا لنجاح العملية الأوسع نطاقا. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى معالجة قضايا المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وعلاوة على ذلك، يجب تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا، عودة آمنة وكريمة وطوعية. ومما لا شك فيه أن التعبير عن حسن النية هذا سيعزز المصالحة داخل سورية. وسيساعد أيضا الأطراف على زيادة الثقة، وبالتالي تعزز المشاركة النشطة في العملية السياسية.

نقر بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية الموازية. فمن الجوهري تنفيذ وقف كامل وفوري للأعمال القتالية على الصعيد الوطني لتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية المتقلبة في البلد. ونناشد الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونذكرهما بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القيام بأنشطة مكافحة الإرهاب.

ثمة صلة راسخة بين العدالة والسلام، وقد اعترف منذ زمن طويل بأن أيا منهما لا يمكنه أن يزدهر بمعزل عن الآخر. ومن هنا، نؤكد مجددا أن المساءلة عن الأعمال المرتكبة في انتهاك للقانون الدولي ينبغي أن تظل أولوية عليا.

لدينا ما يؤكد أن الحالة السياسية والإنسانية مترابطة ترابطا لا انفكاك منه. وركود العملية السياسية له أثر كارثي على إطالة أمد الصراع، ويؤدي بدوره إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية. ولا يزال من الحتمي اتباع نهج شامل.

يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للشعب السوري وتنحية النزاعات الجيوسياسية جانبا، فهي ما فتئت تضاعف من تعقيدات الصراع. وهذا يملي رحيل جميع القوات الأجنبية غير المرخص لها احتراما لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كذلك يتطلب رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب التي كان لها تأثير ضار على الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام في سورية.

إن سورية وشعبها يستحقان الأمن والعيش في ظل حالة يسودها الهدوء. ويتحمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع مسؤولية كبيرة عن مساعدتهما من خلال العمل الإيجابي للخروج من دوامة اليأس التي خلقتها عشر سنوات طويلة من الحرب.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص، والسيدة عبير حسين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

هذا وقت حاسم بالنسبة لمجلس الأمن. ويجب أن نقرر في الأيام المقبلة إعادة بصيص الأمل إلى ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود لتلقي المعونة التي يحتاجونها. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عنها مقابل حسن نية النظام السوري.

لقد حان الوقت لإعادة إطلاق عملية سياسية حقيقية تفضي في نهاية المطاف إلى نتائج ملموسة. وبعد ما يقرب من عامين على تشكيلها، لم تسفر اللجنة الدستورية، للأسف، عن أي نتائج. ولا يزال النظام يعارض حُسن النية والمناقشات الجادة. وقد تجلى ذلك مرة أخرى في رفضه لاقتراح التسوية الذي قدمه المبعوث الخاص. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا جهود المبعوث الخاص للتغلب على الحالة المعقدة، وإعادة إنشاء عملية سياسية ذات مصداقية.

يجب أن نعود إلى صميم القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يمهد الطريق أمام تسوية سياسية والذي اتخذه أعضاء مجلس الأمن بالإجماع.

ويجب تنفيذ جميع عناصره بدون مزيد من التأخير. وهذا يعني أنه يجب إحراز تقدم عاجل في مسألة الأشخاص الذين يحتجزهم النظام والأشخاص المختفين، وهو مطلب رئيسي لجميع قطاعات المجتمع السوري. كذلك من اللازم إحراز تقدم بشأن وقف الأعمال القتالية على الصعيد الوطني على نحو مستدام، ويمكن التحقق منه والتحضيرات للانتخابات. هذا ما يتوقعه جميع السوريين.

إن الانتخابات الرئاسية التي ينظمها النظام السوري لا تساهم بأي شكل من الأشكال في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكيف يمكن لتلك الانتخابات أن تؤدي إلى رفع الجزاءات أو إعادة الإعمار أو التطبيع؟ نحن نعارض ذلك. ومع ذلك، سنواصل الاضطلاع بمسؤولياتنا فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، التي نقوم بتمويلها مع شركائنا بنسبة تصل إلى ٩٢ في المائة، على الرغم من العقبات التي لا يزال النظام يفرضها على إيصال المعونة وعمل الأمم المتحدة.

إن التسوية السياسية القوية هي وحدها التي ستمكن من القضاء قضاء مبرما على بؤرة الإرهاب التي تكتنف البلاد، إنهاء المأساة الإنسانية وعدم الاستقرار في سورية. ونحن على استعداد للعمل مع المبعوث الخاص وجميع أعضاء المجلس.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): من الطيب أن نرى المبعوث الخاص غير بيدرسن معنا في القاعة. وأشكره على إحاطته الإعلامية، وبالطبع، على جهوده المستمرة في اللجنة الدستورية. ونرحب ترحيبا صادقا بتلك الجهود الرامية إلى تركيز اهتمام مجلس الأمن على الأزمة في سورية والضغط على جميع الأطراف للعمل معا في اتخاذ خطوات ملموسة نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

نرحب أيضا ترحيبا كبيرا بمبادرة المبعوث الخاص الرامية إلى تشكيل أفرقة عاملة مواضيعية على نحو افتراضي، تتيح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة فيما بينها ومع الأمم المتحدة، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو قدرتها على السفر. ونحن نعلم من التجربة ومن أفضل الممارسات أن جهود السلام تسفر عن نتائج أكثر استدامة عندما يكون المجتمع المدني مشمولا على نحو كاف في تلك الجهود، والأهم من ذلك، الانخراط على نحو مجد في العمليات السياسية وعمليات الوساطة. وأشكره على تلك المبادرة.

على الرغم من الجهود الجديدة بالثناء التي يبذلها المبعوث الخاص، أعرف أن السلطات السورية لم تشارك بعد مشاركة مجدية في عمل اللجنة الدستورية. وتكرر أيرلندا دعوتها إلى السلطات السورية بإنهاء أساليب المماطلة غير المقبولة التي تترك آفاق إحراز تقدم جوهري في اللجنة الدستورية بعيدة جدا أكثر من أي وقت مضى. وللأسف، لم نقترب من تلبية توقعات الشعب السوري بشأن إحراز تقدم جوهري في الحل السياسي والمصالحة الوطنية، وهذا ما كان متوقعا في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي رأينا أن هذا التقدم لا يمكن تحقيقه بدون دستور جديد يحدد رؤية سلمية وشاملة لجميع السوريين. ومن المحزن أن انتخابات الشهر الماضي قصرت عن تحقيق ذلك الهدف.

أرحب بوجه الخصوص، هذا الصباح بمشاركة السيدة عبير حسين في هذه الجلسة. لقد استمعنا إليها باهتمام كبير في كلامها عن عملها الذي ركّز على تمكين المرأة. وأرى أن هذا العمل حاسم للغاية، وإنني أؤمن بكلماتها الأخيرة لنا: "لا شرعية من دون نساء". ونحن نشاركها رغبتها في رؤية ما تصفه باقتدار بأن النساء القويات في سورية يأخذن مكانهن الصحيح في عملية السلام، وفي العمل من أجل المواطنة المتساوية والكاملة، وتحقيق العدالة للوصول إلى الديمقراطية. لقد استمعنا إلى مناشدتها أن ترى المرأة تؤدي دورا حاسما وفعالا بوصفها قوة ملحة في العملية السياسية على أساس كامل ومتساو ومجد. وهذا، حسب فهمي، حقهن وليس طلبهن.

لئن كان وقف إطلاق النار لا يزال مستمرا إلى حد كبير في الشمال الغربي، بيد أن الهجوم على مستشفى الشفاء في عفرين كان مروعا. وأسفر عن قتل وإصابة مدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والأطفال، وتدمير أجزاء من المستشفى. وتدين أيرلندا بشدة ذلك الهجوم المشين، وتدعو إلى وقف جميع هذه الهجمات

ويؤكد هذا الحادث المروع الأخير واستمرار العنف مرة أخرى أهمية وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية.

وتدين أيرلندا بشدة تلك الأطراف في سورية التي تواصل تجاهل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية. وتواصل السلطات السورية، من خلال أجهزتها الأمنية القمعية، اعتقال مواطنيها واحتجازهم تعسفا في تجاهل صارخ للإجراءات القانونية الواجبة.

ويجب ألا ننسى أبدا أن عشرات الآلاف من المواطنين السوريين قد تعرضوا للاحتجاز التعسفي، بالإضافة إلى المفقودين. وقلوبنا مع عائلاتهم التي تُركت بقسوة في حالة من عدم اليقين، بدون معرفة مصير أحبائهم. ومن غير المعقول بالنسبة لنا أن تتجاهل السلطات السورية مواطنيها هذا التجاهل القاسي.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها السيد بيدرسن لإحراز تقدم في مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين، وهو يحظى بدعمنا الكامل في ذلك العمل.

إن انتهاكات النظام السوري للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان موثقة توثيقا جيدا للغاية. ودائما ما دعت أيرلندا إلى المساءلة الكاملة عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة. وتشيد أيرلندا بالآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية لما تضطلعان به من عمل. وتشهد تقارير لجنة التحقيق على وقوع جرائم مروعة، تشمل قصف المستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. وتدين أيرلندا بشدة تلك الأعمال وكذلك الهجمات ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الختام، ندعو السلطات السورية إلى الانخراط بشكل عاجل ومجد في أعمال اللجنة الدستورية، وفي العملية السياسية الأوسع نطاقا، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحثّ السلطات السورية على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع حد لسياساتها الوحشية. فهذا وحده سيمكّن الشعب السوري من البدء في إعادة بناء حياته والتطلع إلى مستقبل مفعم بالأمل والسلام. وهذا كما قلنا مرارا، أقل ما يستحقه الشعب السوري الذي طالت معاناته.

السيد الأدب (تونس): شكرا السيد الرئيس، كما أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، وناشطة المجتمع المدني النسوي، السيدة عبير حسين، على إحاطتيهما. وأرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

إن الحاجة أضحت ملحّة لاستعادة الاستقرار في سورية وإنهاء المقاربات العسكرية للأزمة التي أثبتت عدم جدواها، بل أنها فاقمت معاناة السوريين وتضحياتهم على مدى عشريّة من الأزمة وأفضت إلى انسداد آفاق الحل السياسي. ومن شأن بقاء الظروف على حالة الجمود والتوتر الراهنة، أن يزيد من تدهور الأوضاع ويفاقم النشاطات الإرهابية في سورية وموجات النزوح واللجوء وما يتبعها من تعميق للمأساة الإنسانية للشعب السوري، وانعكاسات سلبية على أمن المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين عموما.

هذا علاوة على أن سوء الوضع المعيشي وقسوته غير المسبوقة بالنسبة للسوريين يضعان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، المجتمع الدولي ومجلس الأمن أمام مسؤولية تاريخية للدفع باتجاه التوصل لتسوية شاملة ومستدامة، في إطار المقاربات البنّاءة والتفاعل الهادف والتنسيق المشترك.

وتدعم تونس عمل المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، ومساعيه الحميدة لتقريب وجهات النّظر بين الأطراف السورية باتّجاه تعزيز بناء الثقة وتحريك المسائل الخلافية والعالقة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبما يحفظ سيادة سورية ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

ونحثّ، في هذا السياق، على مضاعفة الجهود من أجل إرساء وقف شامل ومستدام لإطلاق النار في سورية وتحقيق العودة الكريمة للاجئين والنّازحين وتحسين الحالة الإنسانية وسبل العيش الكريم

للسوريين ومكافحة التنظيمات الإرهابية الناشطة في البلد وتحريك ملف المحتجزين وإحراز تقدّم في العملية الدستورية والسياسية.

ونأمل، في هذا السياق، أن تفضي اجتماعات الأطراف الفاعلة والمهتمّة، المرتقبة في الأيام القليلة القادمة، إلى بلورة رؤى مشتركة بشأن معالجة مختلف مظاهر الأزمة بما يسهم أيضا في تحريك العملية الدستورية والسياسية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة. وتدعم تونس استعادة نسق أعمال اللجنة الدستورية من خلال عقد جولتها السادسة في جنيف في القريب العاجل. ونحثّ الأطراف السورية مجدّدا على الانخراط البنّاء في أعمال اللجنة والبحث عن القواسم المشتركة مع تغليب المصلحة العليا للسوريين بما يتيح إحراز تقدّم في الإصلاح الدستوري.

وتعرب تونس عن قلقها إزاء الاتجاهات السلبية الحالية في سورية المتمثلة في تجدّد العنف والتوتّر في عدّة أرجاء من البلد وما يرافق ذلك من انتهاكات واستهدافات وتفجيرات، كما نعرب، بالخصوص، عن بالغ شواغلنا إزاء تصاعد وتيرة هجمات تنظيم داعش الإرهابي وأنشطته في منطقة البادية السورية أو تلك العابرة للحدود، التي تقوّض وحدة سورية وسلامتها الإقليمية والاستقرار في عموم المنطقة.

وكانت تونس قد حذّرت منذ السنة الماضية مع تفشّي جائحة كوفيد-١٩، من مخاطر بروز داعش مجدّدا وتنامي أنشطته في سورية واستغلاله في ذلك تأثيرات الجائحة وحالة الفراغ الأمني والتدهور الاقتصادي وانعدام الاستقرار. ونؤكّد مجدّدا أنّ إنهاء الأزمة السورية ووضع حد لمعاناة الشعب السوري المتفاقمة، لن يتأتّى إلا عن طريق تسوية سياسية تستند إلى قرارات مجلس الأمن ولا سيّما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، إلى جانب أهمية تسريع جهود محاربة الإرهاب وإنهاء وجود التنظيمات المدرجة على قوائم مجلس الأمن وذلك من خلال مقاربة تعاونية مشتركة وبالاستناد إلى القانون الدولي باعتبار ذلك ركيزة للأمن والاستقرار وضمانة لاستدامة أي حل سياسي في سورية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة عبير حسين على إحاطتهما.

وعلى الرغم من استقرار الحالتين العسكرية والسياسية بوجه عام، لا تزال الحالة في سورية متوترة. فالواقع أن ٦٠ في المائة من السكان يواجهون خطر الجوع الحقيقي. وقد تدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد نتيجة، أولا وقبل كل شيء، للقيود الاقتصادية غير القانونية التي يفرضها الغرب، بما يتنافى مع قرارات مجلس الأمن وعلى الرغم من نداءات الأمين العام لتخفيف ضغط الجزاءات في ذروة الجائحة. وما نرى ذلك سوى محاولة مستمرة للإطاحة بالسلطات الشرعية في البلد عن طريق خنقه اقتصاديا.

ولا تزال المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية غير مستقرة، فهي تحت سيطرة إرهابيين من هيئة تحرير الشام - ونتحدث هنا عن إدلب ومناطق الشمال الشرقي.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير عن استمرار الاشتباكات في منطقة نهر الفرات في شمال سورية. وحقيقة أن استعادة السيادة الكاملة للجمهورية العربية السورية لا تزال دون حل واستمرار التحديات الأمنية ذات الصلة أمران يستغلهما إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وليست المشاريع المختلقة لتقسيم البلد على أسس عرقية ودينية أقل خطورة على الاستقرار والأمن داخل سورية وفي عموم المنطقة. وندين أيضا ازدياد عدد الضربات الجوية التي تشنها إسرائيل على الأراضي السورية. ومن شأن ذلك أن يعقد بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سورية والمنطقة ككل.

ونحن من جانبنا مقتنعون بأن النزاع السوري ليس له حل عسكري ولا يمكن حله إلا من خلال تعزيز عملية سياسية مستدامة على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بدعم من الأمم المتحدة. ويظل احترام سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية أمرا أساسيا.

وعلى المسار السياسي، نؤيد جهود غير بيدرسن. ونعتقد أن من المهم عقد دورة سادسة للجنة الدستورية في جنيف. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة من أجل تعزيز إنتاجية الحوار داخل سورية. والحوار ليس سهلا، ولكن من المهم دعم العملية بكل الطرق الممكنة. ومن الحيوي في نفس الوقت أن يظل بقيادة سورية ومملوكا للسوريين، من دون تدخل خارجي أو جداول زمنية مصطنعة، وبوساطة محايدة من الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون كذلك بأن الحوار بين السوريين يجب ألا يصبح رهينة للطرائق التقنية. وسيواصل الاتحاد الروسي تشجيع المفاوضات فيما بين السوريين، سواء بصفته الوطنية أو بالاشتراك مع تركيا وإيران في إطار صيغة أستانا. ونخطط لعقد اجتماع آخر بهذا الشكل في المستقبل القريب.

فروسيا تبذل قصارى جهدها للتشجيع على التوصل إلى تسوية سلمية في سورية. ولكن كل جانب من تلك المساعي يواجه معارضة بالمعنى الحرفي. وقد تحول الملف الكيميائي في أيدي شركائنا إلى وسيلة أخرى من وسائل الضغط على سورية، بعد أن تمكنا من خلال جهودنا المشتركة من القضاء على الترسانة الكيميائية السورية.

كما إننا نحاول الحد من تسييس المسار الإنساني السوري والمساعدة على إقامة تعاون بناء بين الأمم المتحدة ودمشق لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع السوريين، وفقا للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢.

ونشيد بجهود الحكومة السورية لإعادة بناء البلد بعد النزاع وإرساء ظروف معيشية طبيعية لمواطني البلد، بمن فيهم اللاجئون. ولكن لا يمكن للسلطات السورية أن تتحمل عبء إعادة الإعمار بعد الحرب بمفردها. فثمة حاجة إلى أن يعمل المجتمع الدولي معا لإقامة حياة سلمية من خلال مشاريع البنية التحتية لإعادة الإعمار الأولية للبلد. وندعو بصفة خاصة في ذلك الصدد إلى دعم مبادرة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير، بإعادة بناء مرافق البنية التحتية الأساسية في الجمهورية العربية السورية. ونؤيد تقييم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن عدم وجود حلول في هذا الصدد يهدد بتوسيع نطاق الكارثة الإنسانية لا داخل سورية نفسها فحسب، بل كذلك إلى البلدان المجاورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته بشأن الحالة السياسية في سورية. وأعرب عن امتناني خاصة لمشاركة السيدة حسين إيانا اليوم. فقد كانت شهادتها الصادقة بشأن الحالة في الميدان مفيدة للغاية.

ومن الواضح أن القمع في سورية مستمر. فقد شرد الملايين. ويسود العنف، في حين لا يزال الآلاف محتجزين تعسفا ومفقودين. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، ومما هو أكثر تشجيعا أن نرى النشطاء السوريين يقفون ويُحدثون التغيير، حتى عندما تكون اللجنة الدستورية في حالة من الشلل.

إن العمل الذي يقوم به أعضاء الحركة السياسية النسائية السورية مثال حي على الإرادة التي يتمتع بها الشعب للمشاركة في الحياة السياسية. وتصر إستونيا على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام وإيجاد حل سياسي للنزاع السوري. ولا يمكن للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، أن تخذل النساء اللاتي خاطرن بحياتهن للمشاركة في تقرير مستقبل بلدهن.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة ضد الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سورية. إن الهجمات على المدنيين واستخدام الأسلحة الكيميائية ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وكثيرا ما تحدث هذه الانتهاكات بإفلات مطلق من العقاب تقريبا.

وتكرر إستونيا نداء الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بضرورة إنشاء آلية دولية لتحديد مكان المفقودين أو رفاتهم. فلا بد من أن تكون هناك مساءلة على جرائم الحرب والجرائم العديدة ضد الإنسانية ووضع حد للإفلات من العقاب. ولن يكون هناك أي سلام حقيقي في سورية بدون تحقيق العدالة للضحايا.

وأبرز كذلك القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) الذي اتخذ بمناصرة زملائنا الكويتيين قبل عامين. إذ يدعو مجلس الأمن الأطراف في ذلك القرار إلى البحث بنشاط عن الأشخاص الذين أبلغ عن اختفائهم والتمكين من إعادة رفاتهم. وستواصل إستونيا مطالبة الحكومة السورية بذلك.

وتؤدي آليات التحقيق، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي أنشأتها الجمعية العامة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، جميعا دورا مركزيا في جمع الأدلة والتحرك نحو المساءلة.

ولا تزال إستونيا والاتحاد الأوروبي ملتزمين بإيجاد حل سياسي دائم يمكن التعويل عليه للنزاع في سورية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعت بعناية شديدة إلى ما قاله الجميع. ولا بد لي من أن أشكر الجميع على ما قدموه من دعم قوي للعمل الذي أقوم به مع فريقي. كما إنني أقدر تقديرا كبيرا الفهم العميق للتحديات التي نواجهها. وبطبيعة الحال، بعد ١٠ سنوات من النزاع، لن يتغير ذلك بين عشية وضحاها.

غير أنني أعتقد أن الإحباط المشترك الذي نشعر به إزاء عدم تحقيق أي تقدم فعلي على الجبهة السياسية ينبغي أن يكون بمثابة حافز وتذكير بأننا بحاجة إلى تعزيز الحوار بشأن كيفية دفع تلك العملية إلى الأمام. وقد طرحت علي بضعة أسئلة بشأن مزيد من التفاصيل في ذلك الصدد، وآمل، بفضل الجهود التعاونية التي أبذلها حاليا مع مختلف وزراء الخارجية في الأيام المقبلة – وقد أشرت إلى خطط سفري – أننا عندما نجتمع في المرة المقبلة، سيكون من الممكن لنا الخوض في مزيد من التفاصيل حول كيفية المضي قدما معا في هذا الملف بالذات.

وقد أشرت إلى المجالات التي أعتقد أن هناك مساحة محتملة للتعاون فيها. وبالاستماع إلى أعضاء المجلس اليوم، تعززت وجهة نظري إلى حد ما بأن هذا هو بالفعل الطريق إلى الأمام. وآمل أنه بعد زيارتي إلى روما، وكما قلت – آمل قريبا إلى موسكو – وكذلك بعد إجراء مشاورات مع إيران ومع تركيا، ومن ثم بالفعل أيضا صيغة أستانا برمتها، أن تزداد الأمور وضوحا أمامنا بعض الشيء. ويحدوني الأمل أيضا في أن أتمكن، عندما أقدم إحاطة للمجلس في المرة القادمة، من القول بأن مجلس الأمن قد توصل بنجاح إلى عمل موحد بشأن مسألة العمليات العابرة للحدود والعابرة لخطوط التماس. ومرة أخرى، أشكر الجميع جزيل الشكر على دعمهم المستمر. فهو ضروري وعلينا أن نفعل أكثر مما تمكنا من فعله حتى الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على ما قدمه من توضيحات.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة حسين للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة حسين: شكرا جزيلا على الفرصة الرائعة التي أعطيتموني إياها لأقدم لكم بعضا مما يحدث في الداخل السوري. وشكرا جزيلا للرقي الذي ظهر من جانبكم بإعطاء الأهمية لصوت المرأة السورية وأن المجتمع الدولي يهتم بالمعاناة التي تعيشها المرأة السورية وكل الشعب السوري.

أريد أن أنوه إلى أننا، كحركة، نقف على مسافة واحدة من كل أشكال التغيير الديموغرافي الذي يمكن أن يكون قد حصل في سورية. إن المناطق التي تعرضت للتغيير الديموغرافي في سورية كانت كثيرة. إذ بالإضافة إلى الغوطة الشرقية وحمص ودرعا وقصير، هناك أيضا تغيير ديموغرافي حصل في كفريا والفوعة ومضايا والزبداني.

إن الحل السياسي الذي نريده في سورية هو العمل على إيقاف كل التحركات والممارسات التي تصب في هذا الواقع المؤلم الذي يؤدي إلى التهجير القسري والتغيير الديموغرافي، والتطلع إلى بناء رؤية شاملة يمكن من خلالها الوصول إلى حل سياسي شامل، وهذا ما نتمناه من المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة حسين على ما قدمته من توضيحات.

وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بزيادة فعالية استخدام الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية)**:** في ٢٦ أيار/مايو الماضي، رفع السوريون صوتهم عاليا، ووجهوا رسالة واضحة للعالم بأسره بأن عليه أن يأخذ بخيارات الشعب السوري، والذي دعم إعادة انتخاب الدكتور بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية العربية السورية بالأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين. إن النجاح الكبير في إنجاز هذا الاستحقاق الوطني الدستوري، والمشاركة الجماهيرية المبهرة داخل البلد وخارجه، قد عبرا بوضوح عن تمسك السوريين بسيادة بلدهم ووحدة وسيادة أراضيهم وخياراتهم الوطنية المستقلة. كما عبر عن دعمهم وتأييدهم لقيادتهم ورفضهم لممارسات الاحتلال والعدوان والإرهاب والعقوبات والضغوط والإملاءات، التي لا تزال بعض الدول داخل هذا المجلس وخارجه تدافع عنها وتغطيها بشعارات براقة خادعة.

إن النتائج التي أعلنها رئيس مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية أظهرت نيل الدكتور بشار الأسد الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين، وبنسبة ٩٥,١ في المائة من عدد الأصوات الصحيحة. كما بينت المحكمة الدستورية العليا أن العدد الإجمالي للناخبين ممن يحق لهم الاقتراع داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها ١٨ ١٠٧ ١٠٩ ناخب، في حين بلغ العدد الإجمالي للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الداخل والخارج ١٤ ٢٣٩ ١٤٠ ناخبا، أي ما يمثل نسبة ٧٨,٦٤ في المائة ممن يحق لهم التصويت.

إن ما يرد في بيانات بعض الدول من خلط بين إنجاز هذا الاستحقاق الدستوري وآثار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خاطئة ومضللة. لقد سبق وأكدنا مرارا وتكرارا أن إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها هو تلبية لاستحقاق دستوري يهدف إلى الحفاظ على استمرارية الدولة السورية وعمل مؤسساتها المختلفة ومنع خلق أي فراغ دستوري. وبالتالي، لا صلة لهذه الانتخابات بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن إصرار بعض الدول على عدم الإنصات لصوت الشعب السوري وعدم العدول عن سياساتها الخاطئة في سورية وفي منطقتنا العربية لم يجلب إلا الإرهاب والفوضى، وزعزعة الأمن والاستقرار، ونهب الثروات والإضرار بحياة المدنيين ورفاههم. لذلك، فإننا ندعوها لإجراء مراجعة صادقة للانعكاسات الكارثية لسياساتها ووضع حد لممارساتها التي تنتهك مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأسس العلاقات الودية بين الدول.

إن بلدي، سورية، ملتزم بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري – السوري، بملكية وقيادة سوريتين، وقد انخرطت بإيجابية في العمل على تحقيقه وقدمت الدعم والتسهيلات لإنجاحه، في ظل الالتزام التام بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، والذي يمثل مبدأ ثابتا وراسخا لا يمكن التنازل عنه. وفي هذا السياق، تواصل الحكومة السورية متابعتها لجهود المبعوث الخاص غير بيدرسن بصفته ميسرا لهذه العملية، وتتطلع إلى عقد الجولة السادسة للجنة مناقشة الدستور قريبا، مع التشديد على ضرورة عدم التدخل في أعمالها أو محاولة فرض جداول زمنية مصطنعة أو خلاصات مسبقة لعملها. كما نؤكد أن سورية، ممثلة بفريقها الوطني في اللجنة الدستورية، قد استجابت لكل متطلبات استمرار عمل هذه اللجنة، كما طرحها السيد بيدرسن، ولا حاجة من قبل أي طرف كان

لتحريف الحقائق وتزوير ما تم الاتفاق عليه وتعقيد عمل هذه اللجنة بذرائع لا تصمد أمام الحقائق. ونشدد على أن أي محاولة في هذا الاتجاه هدفها وضع العصي في عجلة عمل اللجنة ومنع تقدمها.

وفي إطار جهود الحكومة السورية لإرساء المصالحات الوطنية وتسوية أوضاع الموقوفين، أصدر السيد رئيس الجمهورية في ٢ أيار/ مايو الماضي المرسوم التشريعي رقم ١٣، الذي يقضي بمنح عفو عام عن مرتكبي الجنح والمخالفات والجنايات الواقعة قبل تاريخ صدوره، والذي يأتي ضمن سلسلة المراسيم التي يتم إصدارها بهذا الشأن. كما قامت الحكومة السورية بإطلاق سراح العشرات من الموقوفين في عدد من بلدات ريف دمشق، بما في ذلك دوما وعِربين وكفر باطنة وغيرها. وواصلت بذل قصارى جهدها لتأمين الإفراج عن الرهائن والمخطوفين الذين تحتجزهم التنظيمات الإرهابية وضمان عودتهم سالمين إلى ذويهم. وللأسف، قوبلت تلك الجهود بتنصل النظام التركي من التزاماته بموجب مسار أستانا وعرقلته أي تقدم في إجراء تبادلات جدية عبر تعمده تقليص أعداد الرهائن والمخطوفين المقترح مبادلتهم.

إن من غير المقبول تعامل بعض أعضاء المجلس بانتقائية وتمييز مع هذه المسألة الإنسانية من خلال مواصلة كيل الاتهامات للسلطات السورية، وتجاهل وجود رهائن ومخطوفين محتجزين لدى التنظيمات الإرهابية وكياناتها المختلفة، وضرورة الكشف عن مصير الآلاف من المفقودين في مناطق سيطرة تلك التنظيمات.

لقد واصل وفدي إحاطة مجلس الأمن والأمانة العامة علما بالممارسات العدوانية التي تقوم بها قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على أراضي بلدي، بالتعاون مع أدواتها العميلة من الميليشيات الانفصالية والكيانات الإرهابية. ويواصل كذلك الإبلاغ عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وجميعها تمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها التي تؤكد عليها جميع قرارات هذا المجلس ذات الصلة بالوضع في بلدي.

في هذا الإطار وجهت لكم بالنيابة عن حكومة بلدي رسائل رسمية حول ما تقوم به حكومات عدد من الدول الغربية، ومن بينها الدول الغربية الثلاث دائمة العضوية في هذا المجلس من انتهاكات لسيادة بلدي والسعي إلى تكريس وضع غير شرعي ومصطنعة من خلال دعمها لميليشيات انفصالية وتسلل وفودها كاللصوص إلى داخل الأراضي السورية من دون إذن الحكومة السورية أو موافقتها المسبقة. وآخرها الوفد الأمريكي الذي ترأسه مساعد وزير الخارجية بالنيابة.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل هل يجوز للقوات الأمريكية عبور الحدود العراقية السورية وكأنها تعبر من نيويورك إلى نيوجيرسي، ونهب النفط السوري والقمح السوري وقتل السوريين في تحد صارخ لقرارات هذا المجلس ولميثاق الأمم المتحدة؟ هل يعكس هذا السلوك التزاما بسيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية من قبل بلد يفترض أنه يؤتمن على المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين؟

إن بلدي سيتقدم خلال الفترة القادمة بطلب لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على دفع قيمة ما سرقته من نفط وقمح وغيرها من الثروات الأخرى المملوكة للدولة السورية، وذلك انطلاقا من مبدأ عدم التهرب من المسؤولية وتعويض ما خسره الشعب السوري جراء نهب الولايات المتحدة لثرواته.

كما وجهنا لكم عشرات الرسائل بشأن سياسات نظام أردوغان المتمثلة لرعايته للتنظيمات الإرهابية وكذلك وممارساته لتتريك المناطق التي يحتلها في شمال وشمال غرب سورية،، وذلك في محاولة لطمس الهوية الوطنية السورية من خلال تغيير الطابع الديموغرافي والإداري لتلك المناطق ورفع العلم التركي فوق مباني المؤسسات الرسمية والخدمية وتعيين والٍ وموظفين حكوميين أتراك للإشراف عليها، ومصادرة الأراضي وبناء ما يسمى بالجدار الفاصل عليها وتغيير أسماء الطرق والساحات العامة وإطلاق أسماء تركية وعثمانية عليها، علاوة على قيامه بتتريك المناهج الدراسية والوثائق المدرسية ولوحات السيارات وتشغيل شركات الاتصالات والبريد التركية في المنطقة وربط شبكات الطاقة الكهربائية بالشبكة التركية وفرض التعامل بالليرة التركية

بدلا من الليرة السورية، ناهيك عن منعه عمل الهلال الأحمر العربي السوري في المجال الإنساني عوضا عن الهلال الأحمر التركي.

والسؤال الذي أود أن أطرحه هنا: إلى متى سيستمر هذا المجلس في السكوت على انتهاكات النظام التركي والتغطية عليها من قبل حلفائه في حلف الناتو؟

السيد الرئيس،

أخيرا أود أن أشير إلى أنه بعد ١٠ سنوات من فشل الممارسات العدوانية لبعض الدول التي باتت معروفة للجميع والتي تتعارض جملة وتفصيلا مع تشدقها بادعاءات الحرص على احترام سيادة سورية واستقلالها وتحقيق الحل السياسي ودعم إعادة الأمن والاستقرار إليها، أما آن الأوان لتلك الدول لمراجعة سياساتها والنظر بواقعية لما أفرزته ممارساتها العدائية ضد سورية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام؟ أما آن لهذه الدول لرفع حصارها اللاإنساني عن سورية ووضع حد لإجراءاتها القسرية أحادية الجانب التي أدت إلى حرمان السوريين من ممارسة حياتهم والاستفادة من ثروات بلدهم؟ أما آن لها أن تتخذ مسار الحوار السياسي والدبلوماسية لمعالجة الخلافات، بدلا من اتباع مسار العدوان والتهديد باستخدام القوة وممارسة الضغوط وفرض الإملاءات والتدابير القسرية؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

بداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وأشكر أيضا السيدة عبير حسين على ملاحظاتها.

وكما هو الحال دائما، نؤيد باستمرار جهود السيد بيدرسن الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). غير أن العملية السياسية لا تحرز تقدما كما أشار إلى ذلك السيد بيدرسن عن حق في إحاطته. وبالرغم من الجهود المكثفة التي بذلها خلال الأشهر الماضية لم تعقد الجولة السادسة للجنة الدستورية. وبعد الانتخابات المزيفة التي أجريت الشهر الماضي في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، يحاول النظام مرة أخرى حرف اللجنة الدستورية عن مسارها. لقد كرس نائب المبعوث الخاص مطر جهودا متواصلة لإشراك النظام في دمشق ولكن دون جدوى. فالأسد وزمرته المجرمون يتجاهلون المعارضة ويتصرفون في تجاوز للنظام الداخلي.

ولا يمكن وصف هذه الحالة بأنها مجرد جمود لأنها تدل على اتجاه خطير نحو التراجع في عمل اللجنة الدستورية. وينبغي لمجلس الأمن أن يقف ضد أساليب النظام الرامية إلى تجنب التفاوض على حل سياسي حقيقي.

وما برحنا نحث المعارضة على مواصلة تعاونها البناء على الرغم من كل هذه الصعوبات والتحديات. وما زلنا نعتقد أن بوسع اللجنة الدستورية أن تحرز تقدما إذا اتخذ النظام نهجا مماثلا. ومن المهم أن تستمر عملية أستانا وأن تهدف إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي في سورية. ومن المقرر عقد الاجتماع السادس عشر لعملية أستانا قريبا.

ويجب على المجتمع الدولي دفع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في سورية مرة أخرى. ومن الخطأ الفادح عدم الاهتمام الكافي بهذه المسألة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الجهات الفاعلة الرئيسية إلى توحيد الصفوف وإعادة تنشيط العملية السياسية. ولكي تؤدي هذه الجهود المشتركة إلى نتائج مجدية لا بد من الحفاظ على الهدوء في الميدان.

ولكن يساورنا قلق عميق لأن النظام قد زاد من انتهاكاته لوقف إطلاق النار بعد الانتخابات المزورة التي أجراها. لقد أسفرت الهجمات التي وقعت في حزيران/يونيه عن خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وندعو النظام وداعميه إلى الامتثال لوقف إطلاق النار. ويجب وقف الهجمات التي تستهدف المدنيين. في ٢٣ حزيران/يونيه أصيب جنود أتراك نتيجة للهجوم الذي شنه النظام في إدلب. ولا يمكننا التزام

الصمت في مواجهة مثل هذه الهجمات بل إن هناك ثمنا باهظا لأي خطوات مغامرة.

وفي الوقت نفسه صعّد حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب هجماته على المدنيين. واستهدفت هذه المنظمة الإرهابية مستشفى الشفاء في عفرين الذي تدعمه الأمم المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين الأبرياء وإصابة الكثيرين. وكان مستشفى الشفاء أحد أكبر المرافق الصحية في شمال سورية حيث يقدم آلاف التدخلات الطبية في كل شهر. وقد تم تقاسم إحداثياته مع آلية الأمم المتحدة لتفادي المواقع التي يُمنع استهدافها. إن ذلك الهجوم الإرهابي جريمة ضد الإنسانية ويجب أن تحقق فيه الأمم المتحدة. وستستمر أعمال الإرهاب هذه ما دام مرتكبو هذه الهجمات لا يخضعون للمساءلة وما زالوا يتلقون الدعم الخارجي.

وتشهد آخر الحوادث التي وقعت في منبج على مقاومة السكان المحليين لعمليات حزب العمال الكردستاني وممارسات اضطهاده. وقتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وأصيب عشرات آخرون نتيجة لإطلاق الذخيرة الحية من قبل أفراد هذا التنظيم لتفريق السكان المحليين المحتجين على سياسات تجنيده القسري. لقد حان الوقت للاعتراف بأن الدعم المقدم إلى حزب العمال الكردستاني يوجه لقمع السوريين المحليين وتجنيدهم بالقوة للقيام بأعمال إرهابية. وأود أن أذكّر مجلس الأمن مرة أخرى بأنه لا يوجد إرهابيون طيبون وإرهابيون أشرار بل إنهم جميعا أشرار. وستواصل تركيا الوقوف ضد أفعال حزب العمال الكردستاني الرامية لإرهاب السكان المحليين ومحاولات تشديد قبضته على الشمال الشرقي من البلد بواسطة القمع.

وأود أن أكرر تصميمنا القوي على معالجة محنة الشعب السوري. وعلى الرغم من كل الصعاب ستواصل تركيا السعي إلى تسوية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للسوريين. وسنواصل أيضا، أثناء قيامنا بذلك، مد يد العون لحماية حياتهم من الحملة العسكرية لنظام الأسد.

إن النساء السوريات هن البطلات المجهولات في النزاع المستمر لأكثر من عقد من الزمان. وقد تغيرت حياة الملايين من النساء السوريات بشكل كبير بين ليلة وضحاها. ولم يكن لديهنّ خيار سوى التكيف مع الحرب، من ناحية، بينما يكافحنّ للنجاة بحياتهنّ، من ناحية أخرى. وأصبحنّ المعيلات الرئيسيات وأخذنّ على عاتقهنّ تحديات كثيرة بعيدا عن مجتمعاتهنّ المحلية ونظم الدعم التقليدية، التي اعتمدنّ عليها دائما. أحيي جميع النساء الشجاعات في سورية، مثل الطبيبة البشرية أماني بالور، التي أنقذت أرواحا كثيرة في مستشفى تحت الأرض لسنوات في الغوطة الشرقية، ونوجين مصطفى، وهي مؤيدة قوية للاجئين ومدافعة عنهم، التي سافرت عبر البلدان على كرسيها المتحرك. كما قالت السيدة حسين، فإن للمرأة السورية دورا أساسيا تؤديه في العملية السياسية ومستقبل البلد. ويجب علينا ألا نخذلهنّ.

وينبغي استعادة كرامة الشعب السوري. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بدعم قوي من مجلس الأمن. وفي مواجهة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، نحتاج إلى آلية الأمم المتحدة عبر الحدود أكثر من أي وقت مضى. وأي فشل على هذه الجبهة سيكون له أثر سلبي خطير على حياة الناس. ويجب أن يأذن المجلس بالآلية دون تأخير، مع نقاط عبور إضافية لمدة لا تقل عن ١٢ شهرا.

وكرر المتكلم السابق مرة أخرى ادعاءاته الوهمية المعتادة وأكاذيبه المخزية. وبما أنه ليس نظيري الشرعي، فهو لا يستحق ردا مني. فالرد على النظام الإجرامي الذي يمثله سوف يعطيه الشعب السوري عندما ينقذ سورية ويعيد بنائها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من الهدوء النسبي، لا تزال سورية تواجه تحديات خطيرة. إذ لا تزال أجزاء من سورية تحتلها قوات أجنبية، وتهيمن عليها جماعات ذات ميول انفصالية أو تسيطر عليها جماعات يصنفها مجلس الأمن على أنها إرهابية. وفي الوقت نفسه، يواصل النظام الإسرائيلي ارتكاب أعمال عدوانية ضد سورية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

إن لهذه الحالة غير المستقرة آثارا بعيدة المدى على أمن واستقرار منطقة مضطربة وعلى السلم والأمن الدوليين عموما. ويجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته وأن يكفل سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وفي هذا السياق، يجب على جميع القوات الأجنبية الموجودة بشكل غير قانوني في سورية المغادرة دون أي شرط مسبق أو تأخير. ويجب عدم السماح للجماعات الإرهابية باستخدام ملايين المدنيين كدروع بشرية لمواصلة أنشطتها الشنيعة، ويجب إجبار النظام الإسرائيلي على إنهاء عدوانه على سورية.

وبالإضافة إلى تلك التحديات الشديدة، فإن العقوبات الانفرادية غير القانونية تخلق مشاكل خطيرة للسوريين، الذين ما برحوا يعانون بالفعل من الآثار السلبية لأكثر من ١٠ سنوات من النزاع.

وعلى الرغم من كل التدابير الجائرة التي ذكرتها للتو، يجب على اللجنة الدستورية أن تواصل عملها. وينبغي ألا يعطينا التقدم البطيء في عمل اللجنة أي سبب للتشاؤم فيما يتعلق بالدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه في مستقبل سورية. ونأمل أن تعقد اللجنة الدستورية دورتها السادسة قريبا، بمشاركة بناءة من رئيسيها المشاركين مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. وفي ذلك السياق، ننسق تنسيقا وثيقا في إطار صيغة أستانا مع الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يجب بذل جهود موازية لكفالة إحراز تقدم في مجالات أخرى تخلق تحديات لسورية وشعبها. وفي الواقع، فإن ربط إعادة إعمار سورية أو عودة للاجئين والمشردين بأي شكل من الأشكال بالتقدم في عمل اللجنة الدستورية أو ظروف مماثلة لن يؤدي إلا إلى إطالة معاناة الشعب السوري، الذي دفع بالفعل ثمنا باهظا نتيجة لسياسات الهيمنة لبعض الدول الغربية التي تسعى لتحقيق أهدافها الجيوسياسية في سورية بكل الوسائل.

ونؤكد من جديد على ضرورة تسوية الأزمة السورية سلميا وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية والخارجية، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

وإذ نلتزم باستعادة وحدة سورية وسلامتها الإقليمية، سنواصل جهودنا لمساعدة حكومة سورية وشعبها على التغلب على التحديات الهائلة التي يواجهانها. وبالإضافة إلى مشاوراتنا المستمرة مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، سنواصل إسهامنا البناء في الجهود الدولية الرامية إلى الحل السلمي للنزاع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.